الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/594
28 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت الذي أعده السيد يوزو يوكوتا، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وفقا للفقرة ٢٠ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٥/١٩٩٤ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦٩/١٩٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤.

171194 161194 94-42024

المرفق

تقرير مؤقت بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار أعده السيد يوزو يوكوتا، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وفقا لقرار اللجنة ١٩٩٤/٨٥ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٢٦٩

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٤	٣
ثانيا - الرسائل المتبادلة مع حكومة ميانمار	٥ - ٨	٣
ثالثا - موجز الادعاءات المتلقاة	٩	٦

أولا - مقدمة

١ - في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الخمسين، بدون تصويت القرار ١٩٩٤/٨٥ المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار". وفي الفقرة ٢٠ من القرار، قررت اللجنة "تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة سنة واحدة لإقامة ومواصلة الاتصالات المباشرة مع حكومة وشعب ميانمار، بمن فيهم الزعماء السياسيون المحرومون من حريتهم، وأسرهم ومحاموهم"، وطلبت منه "تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين والى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والخمسين". ويقدم هذا التقرير، وهو تقرير أولي أعده المقرر الخاص، وفقا لهذا الطلب. وسيقدم تقرير نهائي الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والخمسين.

٢ - وفي ذلك القرار، لاحظت اللجنة بقلق خاص أن العملية الانتخابية التي بدأت في ميانمار بإجراء الانتخابات العامة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠ لم تصل الى خاتمتها بعد؛ وأعربت عن استيائها لأن الزعماء السياسيين ما يزالون محرومين من الحرية، لا سيما السيدة أونغ سان سوكي، الحائزة لجائزة نوبل للسلام؛ وأعربت عن بالغ قلقها لانتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال خطيرة للغاية وبخاصة فيما يتعلق بممارسة التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، والسخرة لا سيما التسخير للعتالة، وسوء معاملة النساء، والاعتقالات والاحتجاز لأسباب سياسية، والتشريد الإجباري والقيود الصارمة المفروضة على حريتي التعبير وتكوين الجمعيات، وفرض تدابير جائرة موجهة لفئات الأقليات؛ وأعربت عن قلقها إزاء استمرار المشاكل الناجمة في البلدان المجاورة عن هجرة اللاجئين من ميانمار.

٣ - وبالاضافة الى ما تقدم، أحاطت اللجنة علما بأن حكومة ميانمار قد انضمت الى اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩؛ ووقعت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العودة الطوعية للاجئين من بنغلاديش؛ وأنها استقبلت المقرر الخاص لدى زيارته ميانمار؛ وتقيدت بوقف اطلاق النار، وأجرت مفاوضات مع عدد من فئات الأقليات.

٤ - وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٦٩/١٩٩٤ قرار اللجنة ٨٥/١٩٩٤.

ثانيا - الرسائل المتبادلة مع حكومة ميانمار

٥ - في ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٤، وجه المقرر الخاص الرسالة التالية الى وزير الخارجية لاتحاد ميانمار:

"يشرفني أن أشير الى قرار لجنة حقوق الانسان ١٩٩٤/٨٥، المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ الذي قررت بموجبه تمديد ولايتي سنة ثالثة بوصفي المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الانسان في ميانمار. وقد أرفقت لكم طيه نسخة من القرار ١٩٩٤/٨٥. ولعلكم تعلمون أن المجلس الاقتصادي

والاجتماعي اعتمد في آخر دورة له قرار لجنة حقوق الانسان ٨٥/١٩٩٤ بموجب مقرره ٢٦٩/١٩٩٤ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤.

"وفي الفقرة ٢٠ من القرار ٨٥/١٩٩٤، دعت اللجنة المقرر الخاص إلى إقامة ومواصلة الاتصالات المباشرة مع حكومة وشعب ميانمار، بمن فيهم الزعماء السياسيون المحرومون من حريتهم، وحثت الفقرة ٢١ حكومة ميانمار على أن تتعاون تعاونا كاملا ودون تحفظ مع اللجنة والمقرر الخاص وأن تضمن، لهذه الغاية، للمقرر الخاص حرية الاتصال فعلا بأي شخص في ميانمار يرى من المناسب الاجتماع به في أداؤه لولايته، بمن فيهم السيدة أونغ سانسوكي".

"وبناء على ذلك، أرجو ممتنا غاية الامتنان مواصلة الاستفادة من تعاون حكومة سعادتكم حتى أتمكن من تقديم تقييم شامل لحالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية في ميانمار الى اللجنة والى الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أود أن أقوم بزيارة أخرى لبلدكم. وعلى وجه التحديد، ومع مراعاة برنامج الجمعية العامة، آمل أن توافق حكومتكم على أن تتم زيارتي في حوالي نفس الموعد الذي تمت به في السنة الماضية؛ واقترح أن يكون فيما بين ٧ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إن أمكن. وأملا في أن يحظى هذا الاقتراح بقبول حكومة سعادتكم، أود كذلك أن أتابع الاقتراح الذي تقدم به لي أحد المسؤولين الحكوميين السنة الماضية في يانغون بأن أقضي بعض أيام في الجزء الشرقي من البلاد بالقرب من الحدود بعد قضاء الأيام الأولى من زيارتي في يانغون. وفيما يتعلق بهذه المسألة بوجه خاص فإني سأرحب بالتأكيد باقتراحاتكم المحددة. وفيما يتعلق بالمسائل العامة والفنية، دعوني كذلك أكرر التزامي بالعمل على إيلاء الاعتبار الكامل لوجهات نظر حكومتكم كما أني على استعداد، بصفتي مقررا خاصا، لمواصلة الحوار معكم بشأن حالة حقوق الانسان في ميانمار."

٦ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وجه وزير الخارجية لاتحاد ميانمار الرسالة التالية الى المقرر الخاص:

"يشرفني أن أشير الى رسالتكم المؤرخة ١٠ آب/اغسطس ١٩٩٤ المتعلقة بزيارتكم المقترحة لميانمار.

"ويسعدني أن أبلغكم أن اقتراحكم مقبول لدى حكومة ميانمار. وإنه حقا لمن دواعي سرورنا أن نرحب بكم من جديد هذا العام في ميانمار تعبيرا عن مواصلة تعاوننا مع الأمم المتحدة.

"وإني على يقين أنه ستتاح لكم الفرصة من جديد لتلاحظوا عن كثب توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن صياغة دستور ثابت ودائم في العملية السياسية الوطنية، فضلا عن المنجزات التي تحققت في مجالات التنمية الاقتصادية.

"وسأبذل ما في وسعي مرة أخرى لجعل زيارتكم لميانمار مثمرة ومجدية للغاية".

٧ - وفي رسالة موجهة من الممثل الدائم لاتحاد ميانمار الى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وردت مع الرسالة المذكورة أعلاه من وزير الخارجية، أبلغ المقرر الخاص أنه تمت الموافقة الأولية على المواعيد المقترحة لزيارته.

٨ - وفي ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، وجه المقرر الخاص الرسالة التالية الى وزير الخارجية لاتحاد ميانمار:

"يشرفني أن أشير الى رسالتكم المؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، التي أفدتم فيها بقبول حكومتكم اقتراحي زيارة اتحاد ميانمار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وإني لممتن غاية الامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي لبحث حالة حقوق الانسان في بلدكم على نحو مباشر وأن أواصل شخصيا حوارنا بشأن القضايا والتطورات في هذا المجال.

"وفيما يتعلق بالمسار المحدد المعتزم اتباعه خلال زيارتي لبلدكم في تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أرحب من جديد بفرصة الاجتماع بالمسؤولين التالين: الأمين الأول لمجلس قانون الدولة وإعادة النظام؛ ووزير الإعلام؛ ووزير العدل؛ ورئيس المحكمة العليا؛ وبطبيعة الحال شخص سعادتكم. وفضلا عن ذلك أود أن أرحب بفرصة الاجتماع بالأشخاص التالين: زعماء مختلف الأحزاب السياسية المشاركة في المؤتمر الوطني، بمن فيهم رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ وممثلو جمعية الصليب الأحمر في ميانمار؛ ووفقا للفقرة ٢١ من قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٤/٨٥، السيدة أونغ سانسوكي. وسوف أكون ممتنا لإتاحة الفرصة لي لزيارة سجن اينسين مرة أخرى مع إتاحة زيارة جميع السجناء دون قيود. وأخيرا سوف أكون ممتنا للغاية لإتاحة الفرصة لي للسفر الى الجزء الشرقي من بلدكم قرب الحدود حيث آمل الاجتماع بالسلطات المحلية، وزيارة السجن المحلي، وزيارة بعض مواقع التنمية أو التعمير، والاجتماع بالأشخاص الذين أرى من المناسب الاجتماع بهم في أداء مهام ولايتي.

"ووفاء بالتزامي بالعمل على إيلاء الاعتبار الكامل لوجهات نظر حكومتكم بشأن القضايا الأساسية التي أثيرت في إطار ولايتي، بما في ذلك الادعاءات العامة والمحددة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب حكومة ميانمار، أقدم طيه موجزا للادعاءات التي وصلتني في السنة الماضية. وفضلا عن إفادتي بآراء حكومتكم بشأن المسائل المشار اليها في موجز الادعاءات المرفق، سأكون ممتنا لو تفضلتم بإبلاغي ردود حكومتكم على ما يلي:

"١ - يرجى تحديد الأسباب، بما في ذلك الاشارة الى السلطة القانونية المحددة، الداعية الى إبقاء السيدة أونغ سان سوكي قيد الإقامة الجبرية بعد ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، ويرجى أن يحدد بدقة الموعد الذي تنوي الحكومة إطلاق سراحها فيه.

"٢ - يرجى وصف الحالة الصحية البدنية الراهنة للسيدة أونغ سان سوكي بأكبر قدر ممكن من التفصيل.

"٣ - يرجى تقديم بيان مفصل لموقف الحكومة فيما يتعلق بمواصلة الحوار مع السيدة أونغ سان سوكي مع الاشارة الى الاطار الزمني الذي تنوي الحكومة اتباعه في هذا الصدد.

"٤ - يرجى وصف التقدم المحرز حتى الآن في المؤتمر الوطني وصياغة الدستور الجديد بأكثر ما يمكن من التفاصيل، مع الإشارة الى الجدول الزمني المتوقع للاجتماعات المقبلة.

"٥ - يرجى ذكر ما إن كان قد تم توزيع النسخة البورمية من الإعلان العالمي لحقوق الانسان على جميع المندوبين في المؤتمر الوطني.

"٦ - ونظرا الى أني أود توجيه انتباه الجمعية العامة خلال دورتها الحالية الى آراء حكومتكم بشأن الموجز المرفق لادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، سأكون ممتنا لو وافيتموني بتعليقات حكومتكم أو ردودها المحددة قبل ٣١ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٤. وسوف أكون ممتنا كذلك لو وافيتموني بردود حكومتكم على الأسئلة المذكورة أعلاه في أقرب وقت ممكن.

"وإني لأقدر أبلغ التقدير مواصلة حكومة ميانمار بذل التعاون في إنجاز ولايتي".

ثالثا - موجز الادعاءات المتلقاة

٩ - يرد في ما يلي نص موجز الادعاءات الذي قدمه المقرر الخاص الى حكومة ميانمار مرفقا برسالته المؤرخة ٥ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٤، وفقا للمشار اليه أعلاه. ومع إيلاء الاعتبار الواجب لقراري الجمعية العامة ١٤/٣٧ جيم المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ و٢٠٢/٤٧ باء المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وقرار لجنة حقوق الانسان ٩٤/١٩٩٣ المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٣، المتعلقة، في جملة أمور، بتقديم وتعميم التقارير في مواعيدها، يورد المقرر الخاص أدناه نص موجز الإدعاءات الذي قدمه، ريثما ترد آراء حكومة ميانمار. وفور ورود آراء حكومة ميانمار، سيقدم المقرر الخاص إضافة لهذا التقرير تتضمن نصا مستنسخا لتلك الآراء بأكملها.

"الف - الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

"١ - يتواصل ورود رسائل عديدة الى المقرر الخاص من مصادر غير حكومية، تفيد بحدوث حالات قتل للمدنيين خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية على أيدي القوات العسكرية الميانمارية في ظل ظروف متنوعة. ففي مناطق البلد التي يقطنها أساسا سكان غير بورميين والتي تحدث فيها عمليات التمرد، يفاد بأن الكثير من حالات القتل المدعاة تشمل الإعدام بإجراءات موجزة للمدنيين الذين يتهمون بأنهم متمردون أو متعاونون مع المتمردين. وعلى سبيل المثال، أفيد بأن قوات جيش ميانمار التابعة للكتيبة رقم ٨٤ من الفرقة رقم ٩٩ قامت في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ باعتقال سبعة رجال كانوا يعملون في أحد الحقول في بلدة باآن بمقاطعة ثاتون بولاية كارين؛ واتهم هؤلاء الرجال بالتعاون مع متمردي كارين المسلحين وتم إعدام اثنين منهم، بينما احتجز الآخرون طلبا للفدية ثم أطلق سراحهم فيما بعد. وهناك حالات مماثلة كثيرة أخرى تشمل ادعاءات بحدوث التعذيب بدرجة من الشدة أفضت الى موت الضحايا. وعلى سبيل المثال، أفيد بأن جنودا من جيش ميانمار قاموا في آذار/مارس ١٩٩٤، في بلدة باآن بمقاطعة ثاتون بولاية كارين، باعتقال صبي عمره ١٣ عاما كان يقتاد أبقارا خارج قريته؛ وقيل إن قوات ميانمار استجوبت ذلك الصبي وعذبته ثم قتلته. ومن الأمثلة الاخرى على حالات القتل المدعى حدوثها خارج نطاق القضاء ما يلي: ادعي أنه في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤، أعدمت قوات كتيبة المشاة الخفيفة رقم ٥٩ تعسفيا السيد غاز هتو (السن ٣٥ عاما) في قرية ثاي باو التابعة لمركز لو ثاو بمقاطعة بابون (مودراو)؛ وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، أعدمت قوات كتيبة المشاة الخفيفة رقم ٥٩ تعسفيا السيد كو با مو (السن ٣٠ سنة) في قرية ثو داز التابعة لمركز لو ثاو بمقاطعة بابون (مودراو)؛ وفي ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، قتلت قوات كتيبة المشاة الخفيفة رقم ٩٦ القروي با كلوه (السن ٢٦ سنة) وجرحت السيد إير كير (السن ٢٠ سنة) في قرية باو غي خي في مقاطعة ثاتون؛ وقيل إنه في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، قامت قوات كتيبة المشاة الخفيفة رقم ٧٦ باعتقال وإعدام قرويين (كياو سو بوي، السن ٣٢ سنة، والسيد غانو، السن ٣٥ سنة) في قرية ناو كتوه بمقاطعة ثاتون.

"٢ - كما تضمن كثير من التقارير الواردة من مصادر غير حكومية وصفا لحالات قام فيها جنود من جيش ميانمار بإطلاق نيران الأسلحة الخفيفة على المدنيين دون أي استفزاز واضح. وأفيد بأن تلك الحالات كثيرا ما تحدث في سياق المحاولات التي يقوم بها الجيش لاعتقال المدنيين واحتجازهم بغرض استخدامهم في أعمال العتالة القسرية وغيرها من الأشغال؛ ويفاد بأنه عندما يحاول القرويون النجاة من الاعتقال أو الفرار من أمام القوات المنقضة عليهم، كثيرا ما يطلق الجنود النيران عليهم. وأفيد في حالات أخرى بأن الجيش يقتل المدنيين الذين يعصون الأوامر الصادرة اليهم من الجيش بتغيير محال إقامتهم أو توريد السلع أو توفير الأيدي العاملة لقاء تعويض ضئيل أو دون مقابل.

"٣ - بالإضافة الى ما تقدم، أفيد بأن قوات جيش ميانمار توجه انتقامها الى القرى القريبة اذا تعرضت للهجوم من جانب قوات المتمردين. ويقال إن تلك العقوبات الجماعية والتعسفية كثيرا ما تشمل الإعدام بإجراءات موجزة للمدنيين الموجودين في المنطقة. ففي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، على سبيل المثال، وبعد تعرض قوات من جيش ميانمار لكمين نصبه المتمردون قرب قرية هتي لا ناي التابعة لمركز هلينغ بوي بمقاطعة باآن بولاية كارين، أفيد بأن قرويا كان يعمل في أحد الحقول أطلقت عليه النيران بمجرد رؤيته. وادعي أنه في ظل ظروف مماثلة في أيار/مايو ١٩٩٣ أطلقت النيران على تلميذين في قرية كيينت كيو التابعة لمركز ثاتون. وأفيد ايضا أنه في بداية عام ١٩٩٤، أبلغ قادة المنطقة في مقاطعة ثاتون الرؤساء المدنيين بالمقاطعة بأنه سيتم مستقبلا قتل خمسة قرويين مقابل كل جندي يلقى حتفه. بيد أنه لا يعرف إن كانت هذه التهديدات قد نفذت في أي حالة حتى الآن.

"٤ - وفي ولاية شان، ادعت مصادر مختلفة أن الهجوم الذي يشنه جيش ميانمار ضد خون سا وما يسمى بجيش مينغ تاي شمل غارات من القوات الجوية على القرى المدنية في منطقة التمرد. وعلى سبيل المثال، أفيد بأن قرية بان أخو تعرضت للهجوم في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ وقيل إن صبيين (السن ٧ سنوات و ١٤ سنة) قتلا من جراء ذلك وجرح خمسة أشخاص آخرين. وأفيد بأن قوات ميانمار المسلحة قد دمرت قرى بأكملها بزعم تعاونها مع جيش مينغ تاي. وكما في الحالات الأخرى، يقال إن القرويين الذين حاولوا الفرار من القوات العسكرية أطلقت عليهم النيران بمجرد الرؤية للاشتباه في كونهم من المتمردين أو من المتعاونين معهم.

"باء - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

"٥ - لا تزال السيدة أونغ سان سو كي، الحائزة لجائزة نوبل للسلام، قيد الإقامة الجبرية المطولة دون محاكمة؛ وقد بلغت مدة احتجازها حتى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ خمس سنوات. ومن أجلها وردت إلى الأمم المتحدة في الأشهر القليلة الماضية آلاف من الالتماسات أرسلها برلمانيون ومنظمات غير حكومية وأفراد من جميع أنحاء العالم مطالبين بالإفراج عنها وإطلاق حريتها في ميانمار، بما في ذلك احترام جميع الحقوق المدنية والسياسية الواجبة لها بمقتضى القانون الدولي.

"٦ - وعلى الرغم من التقارير التي تفيد أن بعض السجناء السياسيين قد أطلق سراحهم في العام الماضي من مراكز الاحتجاز في يانغون، فإن هناك تقارير واردة من مصادر أخرى تصف كيف أن عددا غير معلوم من المدنيين لا يزالون يعتقلون بزعم الاشتباه في أنهم من المتمردين (أو المتعاطفين معهم) وكيف أنهم يظلون محتجزين في سجون بالمناطق الريفية، وبخاصة في مناطق البلد التي تقطنها أغلبية من السكان غير البورميين.

"٧ - وقد أبلغت إلى المقـــرر الخاص في الآونـــة الأخيرة الحالات الجديدة التالية. في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، قام مواطن سويسري بعرض لافتة أمام مقر حكومة مدينة يانغون، يطالب فيها بالإفراج عن السيدة أونغ سان سو كي. وذكر أن ضباطا من مخابرات ميانمار اعتقلوا سبعة أشخاص كانوا يشاهدون هذا الاحتجاج في يانغون مشاهدة سلبية.

"٨ - ويفيد تقرير آخر أنه في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، قام أفراد من الفرع العسكري الثالث في مطار يانغون باعتقال خين زاو وين (طالب جامعي) لدى محاولته ركوب طائرة متجهة إلى سنغافورة. وأفاد التقرير بأن خين زاو وين يدرس في سنغافورة ويعد رسالة دراسية عن الحالة السياسية في ميانمار؛ وكان يزور ميانمار للحصول على مزيد من المواد اللازمة لرسالته. وذكر في تقارير وردت مؤخرا أنه قد نُقل من مركز المخابرات العسكرية إلى سجن إينسين، وأنه محتجز حاليا في نفس الزنزانة المحتجز فيها أحد أنصار الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ويدعى أن خين زاو وين لم يوجه إليه أي اتهام بعد بارتكاب أي جريمة.

"٩ - وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، وفي ناحية بلات هون باي من قرية كوان سايا، التي تشكل جزءا من مخيم هالوكهامي للاجئين، قام جنود من كتيبة المشاة رقم ٦٢ من جيش ميانمار بمهاجمة المخيم، ودمروا حوالي ٥٠ منزلا مما دفع حوالي ٥٠٠ من اللاجئين المون (الذين عادوا مؤخرا إلى وطنهم من تايلند) إلى الفرار مرة أخرى عبر الحدود التايلندية. وذكر أن الجنود اعتقلوا ١٩ رجلا، معظمهم من قادة المخيم. ولا يزال مصير هؤلاء المعتقلين غير معروف.

"١٠ - وأفيد أنه في ٤ أو ٥ آب/اغسطس ١٩٩٤ اعتقل في رانغون الأشخاص التالية أسماؤهم: يو خين ماونغ سوي (سنه ٥٢ عاما، وهو أحد أعضاء البرلمان المنتخبين المنشقين البارزين وعضو اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية)؛ و يو سين هلا أو (سنه ٥٨ عاما، وهو صحفي وسياسي معارض)؛ والدكتور هتون ميات أيي (وهو طبيب أسنان كان يعمل فيما يبدو لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في يانغون)؛ والسيدة سان سان تين (وهي مترجمة كانت تعمل أحيانا فيما يبدو لدى اليونيسيف)؛ والسيدة سان سان نوي (كاتبة) وابنتها. ولا تعرف أماكن احتجاز هؤلاء الأشخاص، ولا تعرف التهم التي وجهت إليهم (إن وجدت). وأفيد أيضا أن خين ماونغ سوي و يو سين هلا أو والسيد سان سان نوي تعرضوا جميعا للسجن في أوقات سابقة من جانب الحكومة.

"١١ - ومنذ عام ١٩٩٣، تضمنت تقارير كثيرة واردة من مصادر مختلفة ادعاءات بأن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للأشخاص طلبا للفدية يمارسان على نطاق واسع، وبخاصة في المناطق الريفية. وقيل إن المدنيين يجمعون من أماكن عامة شتى في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية ويظلون محتجزين إلى أن يتمكن أقرباؤهم من تقديم مبلغ معين من المال أو من السلع؛

ويقال إن عمليات الاحتجاز هذه كثيرا ما تظل مشمولة بالتهديد بأن المحتجزين سيأخذون لتسخيرهم كعتالين في خدمة الجيش أو سيعدمون ما لم تدفع الفدية.

"١٢ - وبلغت المقرر الخاص أيضا معلومات مفادها أنه في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، في سجن إينسين، توفي ثيت خيني بعد أربعة أيام من فشله في محاولة الانتحار. ويدعى أن سلطات السجن وضعت ثيت خيني في الوحدة الطبية بالسجن بعد محاولته الانتحار، إذ قررت عدم نقله إلى مستشفى خارج السجن؛ وقد حدثت الوفاة في الوحدة الطبية للسجن. وكان ثيت خيني قد اعتقل في عام ١٩٨٩ وحُكم عليه بالسجن لمدة عشرين عاما مع زعماء سياسيين آخرين.

"جيم - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية
أو اللاإنسانية أو المهينة

"١٣ - وردت من مصادر مختلفة ادعاءات عديدة، كثير منها على درجة كبيرة من التفصيل، يزعم فيها أن قوات الجيش والمخابرات وخدمات الأمن والشرطة تدأب على تعذيب الأشخاص الموجودين قيد الاحتجاز أو تعريضهم لغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويبدو أن تلك المعاملة تتبع بصورة روتينية أثناء استجواب الأشخاص الذين يعتقلون أو يحتجزون بسبب الاشتباه في مزاولتهم لأنشطة حقيقية أو متصورة مناهضة للحكومة. وتشمل الادعاءات أن هؤلاء يتعرضون للضرب المبرح، والتقييد بالأغلال، والخنق إلى ما يقارب إزهاق الأنفاس، والحرق، والجلد، وحك الجروح المفتوحة بالملح والكيماويات، والتعذيب النفسي، بما في ذلك التهديد بالقتل. وتشمل طرق التعذيب الأخرى المذكورة إجبار الضحايا على شرب كميات كبيرة من الماء أو سكب سوائل ساخنة في أنوفهم أو حلوقهم.

"١٤ - ولا يزال المقرر الخاص يتلقى من مصادر عديدة معلومات تفيد أن الاغتصاب يحدث على نطاق واسع؛ كما ترد تقارير ليست بالقليلة تفيد حدوث ما يسمى بممارسات الاغتصاب الجماعي التي ترتكبها جماعات بأكملها من أفراد جيش ميانمار. ويذكر أن الضحايا يكن غالبا من النساء المنتميات إلى فئات الأقليات، وإن كانت قد وردت ادعاءات بحدوث عمليات اغتصاب جنسي مثلي (بما في ذلك على سبيل المثال الشهادة الخطية التي كتبها صبي عمره ١٣ عاما من بلدة ثاتون بمقاطعة ثاتون في ولاية كارين). والنساء اللائي يرغمن على العمل في العتالة أو غير ذلك من أشكال السخرة معرضات بصفة خاصة لهذا الخطر ويقال إنهن كثيرا ما يغتصبن بالفعل. وأفيد أيضا بأن الاغتصاب يستخدم بوصفه عقابا على الانضمام إلى التنظيمات النسائية المحلية. ويقال إن بعض حالات الاغتصاب المبلغ عنها قد أفضت إلى وفاة الضحايا نتيجة للاغتصاب المستمر أو بفعل العدوى الناتجة عن الاغتصاب. وتصف التقارير أيضا حالات قتل فيها النساء اللائي قاومن الاغتصاب أو صرخن أثناء ارتكاب ذلك الفعل. وعلاوة على ذلك يدعى أن الاغتصاب يستخدم كوسيلة لإرغام النساء المنتميات إلى الأقليات الإثنية على الزواج بجنود من

جيش ميانمار: والأطفال المولودون نتيجة لهذه الزيجات يعتبرون فيما بعد من أبناء القومية البورمية.

"١٥ - ومن الحوادث القاسية بصفة خاصة التي أبلغت للمقرر الخاص حادثة أفيد بأنها وقعت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ في قرية وون مون بدائرة قرية وون تسي التابعة لمركز لايخا في ولاية شان الجنوبية، التي قيل إن جنودا من كتيبة المشاة رقم ٦٤ التابعة لجيش ميانمار دخلوها بحثا عن أحد المرتدين، ويدعى أنهم اعتقلوا ١٢ امرأة (تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٣٥ سنة) وأخذوهن إلى مزرعة قريبة لاستجوابهن، وهناك اغتصبت النساء اغتصابا جماعيا.

"دال - السخرة

"١٦ - أدلى السفير يوتين كياو هيلينغ من البعثة الدائمة لميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ببيان في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ أمام لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها السادسة والأربعين، أكد فيه ما يلي: إن المساهمة الطوعية بالعمل في بناء الأماكن المقدسة والمعابد والطرق والجسور وما إلى ذلك تقليد راسخ في ميانمار منذ قرون. وفي حين أن المقرر الخاص يلاحظ أن المساهمة غير القسرية بالعمل من أجل الصالح العام لا يمكن أن توصف بأنها انتهاك لحقوق الانسان، فإن من الجدير بالذكر أن تقارير عديدة واردة من مجموعة واسعة التنوع من المصادر تقرر مع ذلك أن معظم العمل المسهم به يضطلع به تحت وطأة تهديدات متنوعة بانتهاك حقوق السلامة الشخصية أو حقوق الملكية. ويمكن بوجه عام تقسيم أنواع السخرة التي تفيد هذه التقارير بحدوثها إلى ثلاث فئات هي: العتالة القسرية، وضروب السخرة الأخرى، وأنواع مختلفة من خدمات الحراسة الإلزامية.

"١٧ - ووفقا لما أفاد به المقرر الخاص من قبل، فإن كثيرا من العتالة القسرية في ميانمار يحدث لخدمة الحملات العسكرية التي تشن ضد قوات المتمردين في ولايات شتى في اتحاد ميانمار. وعلى الرغم من أنه قد اتفق في أواخر عام ١٩٩٣ وأوائل عام ١٩٩٤ على إجراء محادثات بين الحكومة وجماعات المتمردين الرئيسية، لا تزال تتوالى التقارير من مصادر مختلفة عن مزاولة العتالة القسرية لخدمة الجيش. فقد ذكر على سبيل المثال أن جيش ميانمار قد اعتقل في أيار/مايو ١٩٩٤ مئات من الأشخاص في تاشيليك في ولاية شان لجعلهم عتالين في خدمة الجيش في المعركة التي دارت مع خون سا وجيش مينغ تاي. وذكر أن الأشخاص يجندون للعتالة بالقوة من جميع الأماكن العامة وأيضا من المنازل الخاصة في مناطق كالاو وتاونغوي وتاشيليك. ومما يذكر أن القتال قد احتد بين جيش ميانمار وجيش مينغ تاي مما أوقع خسائر بشرية كبيرة على كلا الجانبين، بما في ذلك مصرع العديد من العتالين الذين وقعوا فريسة للنيران المتبادلة. وأفيد أيضا بأن سلطات ميانمار قد قصرت في حماية المدنيين من التسخير في العتالة لخدمة جيش مينغ تاي. وعلاوة على ذلك، يدعى أن جيش ميانمار يقوم بصفة منتظمة بأخذ الأشخاص المشردين داخليا من أحد المخيمات

التي أنشأها جيش ميانمار في لوي هسا هتونغ قرب الحدود مع تايلند لأغراض حمل العتاد العسكري حسب الاقتضاء.

"١٨ - وأفيد بأن العتالة القسرية تحدث بصفة خاصة في مناطق النزاع الموجودة في كارين وكاريني وشان ومون. وذكر أن الأشخاص الذين يؤخذون للعتالة يجمعهم الجيش من أماكن شتى، مثل المدارس والحافلات والأسواق. ويقال أيضا إن نزلاء السجون يستخدمون للعتالة في الجيش، وبخاصة في خطوط القتال الأمامية. وتفيد التقارير أن العتالين يرغمون، في ظل ظروف سيئة جدا، على حمل أثقال كبيرة من العتاد واللوازم العسكرية الخاصة بالقوات. ويقال إنهم يعطون جرايات ضئيلة جدا أو فاسدة وقدرا بسيطا من المياه وإنهم لا يلقون الرعاية الطبية اذا مرضوا أو جرحوا. ويفاد بأن أعدادا كبيرة من العتالين لاقوا حتفهم من جراء إساءة المعاملة والمرض وسوء التغذية. أما الذين لا تصبح لديهم طاقة على تحمل الأعباء البدنية المنهكة المرتبطة بالعتالة فيقال إن الممارسة المعتادة هي عدم المبالاة بحالهم وتركهم دون طعام أو المبادرة الى إعدامهم على الفور. وتفيد التقارير بأن من يحاول الهرب من العتالين تطلق عليه النيران.

"١٩ - وهناك ادعاءات أيضا تزعم أن كبار السن والنساء والأطفال يؤخذون للعتالة في خدمة الجيش. ويقال إنه كثيرا ما يستخدم هؤلاء الأشخاص كدروع بشرية في العمليات العسكرية.

"٢٠ - ومما يماثل في طبيعته عملية العتالة القسرية في دعم الأثقال لدعم الأنشطة العسكرية، ما تلقاه المقرر الخاص من معلومات تزعم أن الأيدي العاملة المدنية تستخدم، تحت وطأة تدابير قسرية، لأغراض أخرى. وتفيد التقارير أن القرويين المقيمين قرب معسكرات الجيش يُرغمون على توريد قوى عاملة يومية للمساعدة في تشييد ثكنات الجيش وإقامة الأسوار وإخلاء الأراضي وعمليات قطع الأشجار والمشاريع الزراعية وغير ذلك من أنشطة الدعم المباشر لمعسكرات الجيش.

"٢١ - ويدعى أنه فيما يتعلق بمشاريع إنمائية كبيرة معينة من التي شرعت فيها حكومة ميانمار، بمساعدة من المعونة الأجنبية في بعضها، يُرغم المدنيون على المساهمة بالعمل دون مقابل. وتشمل هذه المشاريع إنشاء المستشفيات والطرق والسكك الحديدية وأنابيب الغاز والجسور ومصائد الأسماك. وتفيد التقارير أن أهالي القرى في مناطق المشاريع المختلفة كثيرا ما يجبرون على المساهمة بعملهم وبموارد أخرى، وغالبا ما يكون ذلك تحت وطأة التهديد بانتهاك حقوقهم في السلامة الشخصية.

"٢٢ - وقد وردت تقارير عديدة على درجة كبيرة من التفصيل يدعى فيها حدوث أنواع من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق جسيم فيما يتعلق بإنشاء خط للسكك الحديدية بين مدينة يي في ولاية مون الجنوبية ومدينة تافوي في محافظة تيناسيريم (تاننثاري). ويذكر أن الحكومة

بدأت إنشاء الخط الحديدي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ووفقا لما ورد من تقارير، تُرغم كل أسرة من القرى الواقعة على امتداد الخط الحديدي وكذلك من المناطق المجاورة على تقديم فرد واحد للعمل على أساس التناوب المستمر لمدة ١٥ يوما في النوبة الواحدة. ويقال إن جميع الأسر المدنية تقريبا، في بلدة يي وبلدة ثانبيوزايات وبلدة مودون في ولاية مون، وكذلك بلدة تيبيو وبلدة تافوي وبلدة لاونغلون وبلدة ثايت شاونغ في محافظة تيناسيريم، قد أرغمت على المساهمة بالأيدي العاملة في إنشاء الخط الحديدي. وتفيد التقارير أن هؤلاء العمال يُلزمون بإحضار طعامهم وتدبير المأوى لأنفسهم والتكفل بصحتهم واحتياجاتهم الطبية واستخدام أدواتهم ويُلزمون أحيانا أيضا بتوريد المواد اللازمة لإنشاء الخط الحديدي. وهناك أيضا ادعاءات تزعم أن القوات العسكرية المشرفة على إنشاء الخط الحديدي تتقاضى نقودا مقابل استخدام البلدوزورات المتوافرة في مواقع التشييد؛ ويقال أيضا إن القوات العسكرية تبيع الوقود اللازم لاستخدام هذه البلدوزورات. وعلى الرغم مما تقوله المقالات المنشورة في الصحافة الحكومية الرسمية من أن الأجور تدفع للأشخاص المحليين المشتركين في أعمال تسوية الأرض وغيرها من الأشغال المرتبطة بإنشاء الخط الحديدي (على سبيل المثال مقال منشور في عدد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ من صحيفة the New Light of Myanmar)، تتفق التقارير الواردة الى المقرر الخاص على تقدير عدد الأشخاص الذين أسهموا بعملهم في مشروع الخط الحديدي دون أن يتلقوا أي تعويض عن ذلك بما يتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ شخص. وأفيد أيضا بأنه قد شوهد ضمن العمال المشتغلين على امتداد الخط الحديدي أشخاص مسنون وأطفال ونساء حوامل. ويذكر أيضا أن عدة أشخاص لاقوا حتفهم بفعل المرض أو من جراء الحوادث الناجمة عن سوء الأحوال في مواقع التشييد. ويقال إن أعمال السخرة تركزت في سبعة مراكز رئيسية للسيطرة تمتد من يي الى زيمبا، وهي: بوكبينغوين وكينبون وناتكييزين وبايا ثون سو ويابو وكيانور وزيمبا. ويزعم أن كل مركز من المراكز الآنفة الذكر يسيطر يوميا على عدد من العمال المسخرين يتراوح من ٧ ٠٠٠ الى ٨ ٠٠٠ شخص. ويقال إن الأراضي التي يمتد عليها طريق السكة الحديدية قد صودرت من ملاكها دون تعويض. وأفيد بأن الجهة المسؤولة عن إنشاء الخط الحديدي هي كتائب جيش ميانمار (وبخاصة كتائب المشاة الخفيفة أرقام ٣٤٣ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠، مع كتيبتي المشاة العادية رقمي ٦١ و ١٠٤). ويتوقع أن يتم إنشاء الخط الحديدي في وقت ما خلال عام ١٩٩٦.

"٢٣ - وعلى غرار الأمثلة الأخرى التي يدعى فيها استعمال السخرة فيما يتعلق بمشاريع إنمائية رئيسية، وردت معلومات تتصل بمشروع بدأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لإنشاء طريق بري بين بو بين ولاي نيا في مقاطعة ميرغوي/تافوي. وتفيد تلك المعلومات أن كل أسرة من القرى الواقعة على امتداد الطريق ملزمة بالمشاركة في إنشائه عن طريق تعبيد ١٠ أقدام من الطريق. وقيل أيضا أن السخرة استخدمت في إنشاء مطار دولي في باسين ومطار عسكري جديد في بلدة لابوتا. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد المعلومات أنه يُعتمد على السخرة في مشاريع إنمائية كثيرة أخرى أصغر من تلك في المناطق الحضرية، مثل مشروع ترميم المواقع السياحية في مندالاي.

"٢٤ - ومن الأشكال الأخرى لاستعمال السخرة التي ورد ذكرها في الادعاءات الواردة إلى المقرر الخاص إلزام المدنيين بالقيام بالحراسة لمدد طويلة على امتداد الطرق البرية والسكك الحديدية في كثير من المناطق التي تحدث فيها حالات التمرد. وتفيد التقارير أن المدنيين من القرى القريبة كثيرا ما يجبرون على أداء خدمة الحراسة لمدة ٢٤ ساعة دون تعويض وتحت وطأة التهديد بانتهاك حقوقهم في السلامة الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، يقال إن 'مهام الحراسة' تلك كثيرا ما تشمل المساهمة بالعمل البدني في إصلاح الطرق البرية والسكك الحديدية. وعلاوة على ذلك، يدعى في بعض التقارير أن المدنيين الذين يستخدمون في أداء تلك المهام، وبخاصة النساء والأطفال، يرغمون أيضا على مسح الطرق بحثا عن الألغام الأرضية؛ وزعم أن القرويين يجبرون على السير أو الركوب في عربات أمام الطوابير العسكرية بهدف 'اكتشاف' الألغام.

"هاء - انتهاكات حرية التنقل

"٢٥ - يتواصل ورود التقارير التي يدعى فيها حدوث الترحيل القسري والتشريد الداخلي للأشخاص على نطاق واسع: إذ تفيد التقديرات أن عدد الذين تم ترحيلهم قسرا، ودون تعويض، من مواطنهم إلى بلدات أو قرى جديدة أو مخيمات للتهجير أو شردوا داخليا نتيجة للصراع المسلح مع جماعات المتمردين المختلفة في السنوات الست الأخيرة يجاوز مليون شخص. وفي مناطق البلد التي تقطنها أغلبية من السكان غير البورميين والتي تحدث فيها حالات التمرد، يقال إن سكان القرى الصغيرة لا يزالون يرغمون على الرحيل إلى قرى أكبر أو إلى مخيمات تهجير مؤقتة بهدف تمكين القوات الحكومية من إحكام السيطرة على السكان. وفي الحالات التي يرفض فيها سكان قرية ما الرحيل، يقال إنهم يهددون أولا بطرق مختلفة قبل أن يتم طردهم بالقوة وتدمير منازلهم.

"٢٦ - وأفيد أيضا عن حدوث عمليات للترحيل القسري والطرد فيما يتعلق بمشاريع إنمائية رئيسية. ووفقا لما تفيد به عدة مصادر غير حكومية، أدى مشروع خط أنابيب الغاز الممتد من خليج مارتابان إلى تايلند إلى الترحيل القسري لسكان بعض القرى في مقاطعة ميرغوي/تافوي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣: إذ يُدعى أن القرويين القاطنين حول بساو لاو قد أرغموا على النزوح إلى كالينغونغ؛ ويُدعى أن القرويين القاطنين حول شويتابي أرغموا على النزوح إلى هوان غوي؛ ويدعى أن القرويين في منطقة باو لاو غوي أرغموا على النزوح إلى يي بيي. ويقال إن جميع المواقع التي رحِّل إليها هؤلاء توجد على امتداد طريق تسيطر عليه الحكومة قرب الساحل.

"٢٧ - وفيما يتعلق بالتقارير المتعلقة بعمليات التغيير القسري لأماكن إقامة الأشخاص، وردت إلى المقرر الخاص معلومات تفيد أن هناك قيودا أخرى تفرض على حرية الأشخاص المرحلين في التنقل. وعلى سبيل المثال، يقال إن بعض الأشخاص وضعوا في 'مخيمات للترحيل' تحيط بها أسوار عالية وتقوم على حراستها قوات الحكومة. وتدعي تلك التقارير أن حظر التجول مفروض في تلك المخيمات من الساعة ٦/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠، على الرغم من أن حكومة ميانمار

قد رفعت قرار حظر التجول الرسمي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وتفيد التقارير أن الأشخاص المحتجزين في مخيمات الترحيل، أو غيرهم من الأشخاص الملزمين فيما يبدو بالبقاء داخل حدود القرى التي رحلوا إليها قسرا، محظور عليهم العودة للعناية بمزارعهم وأخذ أمتعتهم التي أرغموا على تركها. ويفاد أنه في بعض الأماكن، يلزم للأشخاص الذين يريدون الخروج من إحدى القرى أو أحد المخيمات (لأغراض العمل مثلا) أن يحصلوا على إذن خاص من المقر المحلي للجيش، يصدر لمدة يوم واحد في المرة الواحدة مقابل رسم يدفعونه. وفي بعض المناطق الريفية، يذكر أن الأشخاص محظور عليهم قضاء الليل في أماكن الإيواء المؤقتة الموجودة في مزارعهم.

"٢٨ - وفي حين أن معظم التقارير المتعلقة بالانتهاكات المدعاة لحرية التنقل تورد وصفا مفصلا لحوادث الترحيل القسري، وردت إلى المقرر الخاص أيضا تقارير يدعى فيها أنه يجرى تجميع الأشخاص وإشراكهم قسرا في الاجتماعات العامة التي تنظمها الحكومة. ومعظم هذه التقارير يتصل باجتماعات رابطة الاتحاد والتضامن والتنمية التي يجرى تنظيمها منذ بداية عام ١٩٩٤ في أنحاء مختلفة من ميانمار (على سبيل المثال في تونغو ومونيوا ومندالاي ولوكاو). ويذكر أن سكان المناطق المجاورة يرغمون على حضور هذه الاجتماعات تحت وطأة تهديدات مختلفة، منها مثلا الحرمان من إمدادات الكهرباء أو المياه، أو توقيع الغرامات المالية، أو الإيذاء البدني. ويقال إن المعلمين يحذرون تلاميذهم من أنهم إذا لم يحضروا تلك المؤتمرات سيكون نصيب كل منهم ١٥ جلدة بالعصا. وتفيد التقارير أن مؤتمر رابطة الاتحاد والتضامن والتنمية الذي عقد في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ في بلدة بروم في مقاطعة بيغيو وقع قبله هرج شديد وسط الأعداد الكبيرة من الناس الذين أحضروا في الليلة السابقة ووضعوا في موقع محاط بالأسوار، حين منع هؤلاء من مغادرة الموقع لأغراض قضاء الحاجة: ويقال إنه في خضم الاهتياج الذي صاحب شجارا نشب بين المدنيين وقوات الأمن، سقط رجلان تحت الأقدام ولقيا حتفهما وأصيب حوالي ٢٠ شخصا آخرين.

"واو - انتهاكات حق الملكية

"٢٩ - تدعي تقارير كثيرة تلقاها المقرر الخاص حصول أنواع مختلفة من انتهاكات حقوق الملكية، ترتكبها، خصوصا، قوات ميانمار العسكرية. وتتضمن هذه التقارير ادعاءات بحصول السلب بصفة منتظمة في قرى الأرياف، والغرض العسكري وغير القانوني لمجموعة واسعة التنوع من الرسوم لأغراض مختلفة، وإخضاع المدنيين لأوامر عسكرية تلزمهم بتقديم سلع محددة دون تعويض ملائم.

"٣٠ - وكثيرا ما يفاد أن قوات جيش ميانمار دخلت قرى وصادرت فيها دون دفع تعويض، أنواعا مختلفة من الأشياء القيمة في شكل ممتلكات شخصية غير قابلة للتلف، وامدادات غذائية، وماشية. ومن السلع التي أفيد أنها صودرت أصناف كثيرة لا يمكن وصفها بأنها لازمة

لأغراض الأمن العام، مثل تنانير السارونغ النسائية والمجوهرات، وأجهزة تسجيل على الأشرطة، والكحول.

"٣١ - ويقال إن هناك أنواعا مختلفة من الرسوم تطلب باستمرار من الأفراد ومن القرى بمجملها. ويقال إن أشيع الرسوم المفروضة هو "رسم العتالة" الذي يطلب، فيما يدعي، كل شهر من كل أسرة ويفاد بأن الرسم يبلغ، في المدن، ١٠٠ كيات في الشهر، ويتراوح، في الأرياف، بين ٢٠٠ و ٤٠٠ كيات في الشهر. كما يدعى في التقارير التي وردت مؤخرا أنه يجري فرض أنواع أخرى من الرسوم، مثل "رسوم البريد"، وبفرض ضرائب على الأدوات والعربات وغيرها من البضائع. وكما ذكر آنفا، يقال أيضا إن القرويين في المناطق التي تنفذ فيها مشاريع إنمائية يجبرون على المساهمة في تمويل هذه المشاريع؛ وأفيد كذلك أن هناك غرامات تفرض على الأسر التي تعجز عن توريد المقدار المطلوب من عمالة السخرة أو القدر الأدنى من البضائع المطلوبة. ويفاد بأن الأشخاص الذين لا يقدرون على تسديد الرسوم أو الغرامات المقررة عليهم يهددون بأنهم سيؤخذون ليستخدموا عتالين في الجيش أو لأغراض أخرى تتمثل في السخرة الطويلة الأجل والشاقة.

"٣٢ - وتفيد تقارير وردت خلال الأشهر الأخيرة بأن جيش ميانمار بدأ يطلب 'تعويضا' من القرويين المحليين عن المركبات وغيرها من الممتلكات العسكرية التي تتلفها الألغام الأرضية. وقيل إن القرية الأقرب الى مكان الحادث تطالب بدفع غرامة قيمتها ٠٠٠ ١٠٠ كيات، في حين تغرم كل من القرى المحيطة بالمكان، التي قد يصل عددها الى ١٠ قرى أو ١٢ قرية، ٠٠٠ ٥٠ كيات. فعلى سبيل المثال، أفيد أن لغما أرضيا دمر شاحنة في بلدة ثاتون، في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، فغرّمت كتيبة المشاة رقم ١٢٠، التابعة لجيش ميانمار، أقرب قريتين، وهما تور كلور خي وتور كلور بو خي، ٠٠٠ ٣٠٠ كيات. وأفيد بأن عمدة بلدة ثاتون أجبر أيضا على توقيع وثائق تحمله كل مسؤولية الأمن في المنطقة، وتقضي بأن يدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٥٠ كيات اذا قصفت قوات المتمردين المنطقة، أو غرامة قدرها ٠٠٠ ١٠٠ كيات اذا أصابت ألغام برية شاحنات الجيش بالتلف.

"٣٣ - وكان بين التقارير الأخرى عن حوادث "التعويض" الذي يلزم القرويون بدفعه إثر خسارة العسكريين لأي ممتلكات، تقارير عن حالات فرض فيها على مالكي المواشي التي تقتلها الألغام الأرضية التي يبثها الجيش قرب معسكراته، أن يدفعوا تعويضات عن الألغام التي دمرت من جراء ذلك. وفي واحدة من الحوادث التي أفيد عنها، كان على القرويين أن يدفعوا الى أفراد القوات المسلحة 'تعويضا' عن الرصاصات التي أطلقت عليهم عندما حاولوا الفرار خشية أن يؤخذوا للتشغيل في العتالة.

"٣٤ - وقيل أيضا إن المزارعين يجبرون على بيع أجزاء من محاصيلهم الى الوكالات المرتبطة بالحكومة بأسعار أدنى كثيرا عن سعر السوق، بالاضافة الى دفع الضرائب الحكومية الثابتة على هذه المحاصيل وأفيد أنه، نتيجة لذلك، توقف بعض المزارعين عن زراعة حقولهم تفاديا للمصادرات المتواصلة لمحاصيلهم أو للالتزامات التي توقع عليهم بيع أجزاء من هذه المحاصيل بأسعار أدنى بكثير عن قيمتها السوقية. ووصفت التقارير، فوق ذلك، كيف يتعمد الجنود، أحيانا، إتلاف حقول الأرز والمحاصيل الأخرى. فعلى سبيل المثال، ادعى أن كتيبة المشاة الخفيفة رقم ٣٢، بقيادة النقيب ميو لوين ثيت لوين، أحرقت في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٤ منازل أربعة من القرويين في قرية تاري هتا غون، في بلدة كيا إين غيي، بمقاطعة دوبلايا، ودرمت خلال ذلك المخزون من محاصيل الأرز وبذر الفوفل والفلفل.

"٣٥ - وفيما يتصل بالملكية العقارية، تفيد التقارير أن قوات ميانمار العسكرية كثيرا ما تصادر الأراضي، في جميع أنحاء البلد، دون دفع أي تعويض. وقد أفيد أن هذه المصادرات مرتبطة بتنفيذ المشاريع الانمائية، أو بإنشاء المزارع الحكومية، أو بتأمين منافع شخصية للقادة العسكريين. فعلى سبيل المثال، ادعي أن بعض الأفراد الكبار في جيش ميانمار استولوا في تاشيليك، بولاية شان، على حقول للأرز وقسموها الى أجزاء ثم عادوا فباعوها الى المزارعين، أو الى ضباط تحت إمرتهم.

"زاي - حالة اللاجئين من ميانمار

"٣٦ - يقدر، في المعلومات التي وردت الى المقرر الخاص، أن زهاء ٠٠٠ ٧٥ لاجئ من ميانمار يعيشون في معسكرات أقيمت في تايلند على طول الحدود مع ميانمار. وثمة عدد غير معروف من الأشخاص، ربما بلغ ٠٠٠ ١٠٠ شخص، يفاد بأنهم مشردون داخليا في الجانب الميانماري من الحدود. ويقال إن هؤلاء الأشخاص فروا من قراهم خوفا من سوء المعاملة، أو من التشغيل في الحمالة القسرية أو من السخرة، أو من حصول انتهاكات أخرى لحقوقهم الانسانية. ولا يزال في بنغلاديش زهاء ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ مسلم، من ولاية راخين الشمالية، فروا من ديارهم في ميانمار. ويفاد بأن الكثيرين منهم يقولون إنهم رحلو قسرا، أو أن أراضيهم صودرت لمشاريع إنشائية حكومية، أو لتربية أسماك القريديس، أو للمشاريع المتعلقة بالأخشاب، وذلك خلال الفترة ١٩٩٠ ١٩٩٢.

"٣٧ - ومؤخرا، أعيد آلاف من اللاجئين "المون" من لوه لوي، بتايلند، الى مواطنهم في هالوكخامي بميانمار. وأفيد أن زهاء ٣٠٠ جندي من كتيبة المشاة رقم ٦٢، التابعة لجيش ميانمار، بقيادة المقدم أوهن ميينت، نائب قائد الكتيبة، هاجموا، في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، مخيما للاجئين يقع داخل ميانمار، ودمروا جزءا منه. وقيل إن أفراد القوة أخذوا خمسين من اللاجئين رهائن، بينما فر جميع اللاجئين "المون" الموجودين في المخيم (وعددهم يتراوح بين ٠٠٠ ٥ و ٠٠٠ ٦ تقريبا) عائدين الى تايلند. ومع أن التقارير تفيد بأن معظم اللاجئين قد أفرج عنهم في وقت لاحق (بعد أن اتخذوا، فيما يقال، دروعا بشرية وعتالين)، يعتقد أنه لا يزال هناك ١٩ من الرهائن محتجزين".

- - - - -